



في الثمانينات من القرن الماضي، اختار القطاع الخاص اللبناني الدولة بحرية، حفاظاً على قيمة المدخرات والقدرة الشرائية، بعد افتقار الليرة ووظائف النقد الأساسية مع التضخم وتدهور سعر الصرف... ومنذ العام ٢٠١٩ يُفرض على القطاع الخاص «الخروج من الدولة»، أي العملية المعاكسة. ولكن، في ظلّ ظروف مشابهة تماماً للثمانينات، بين التضخم وتدهور سعر الصرف، لا بل مع الدين العام المدولر بجزء كبير منه، بعد عجز الدولة عن التسديد وانغماس الجهاز المصرفي في تمويل عجزه عن إعادة الودائع المدولة لأصحابها... بين التجريبتين، ما هي الأنظمة القياسية للدولة؟ أي منها ينطبق على لبنان؟ وما هي خصوصية الدخول في الدولة ومحاولة الخروج منها، وسط مختلف التحديات المرافقة؟

إقتصادياً، يتم تصنيف الدولة على أساس التمييز المزدوج بين «الدولة الكاملة» و«الدولة الجزئية» من جهة، و«الدولة الرسمية بفعل القانون» و«الدولة غير القانونية الناتجة من خيار حرّ للقطاع الخاص» من جهة أخرى.

الدولة الجزئية تتميز بظاهرة «التعددية النقدية»، وهي تتعلق بالاقتصادات، حيث يتم تداول العملات الأجنبية جنباً إلى جنب مع العملة المحلية. وفي هذه الحال يبقى للبلاد مصرف مركزي يطبع العملة الوطنية، فيما السوق يستخدم العملتين في آن معاً، كما هي الحال في لبنان، منذ أن إختار القطاع الخاص اللبناني في الثمانينات اللجوء الى دولة جزئية ولو بنسبة مرتفعة...

أما خيار اللجوء الى الدولة، فيكون عادة نتيجة تضخم هائل وانهايار لسعر صرف العملة الوطنية، يُسقطان من العملة الوطنية وظائفها الثلاث الأساسية: أولاً، كوحدة حساب تسمح بتقييم كل منتج وتسعيره. ثانياً، كوسيط تجاري يسمح بتسديد الفواتير الناتجة من كل عملية تجارية. وثالثاً، كحافضة لقيمة النقد وقدرته الشرائية، ما يسمح بتخزين العملة الوطنية لاستخدام لاحق، وهي الميزة الأكثر عرضة للخسارة بفعل التضخم من جهة، وتدهور سعر الصرف من جهة أخرى... وعند افتقار استقرار القدرة الشرائية للعملة الوطنية يصبح تلقائياً من الصعب الاستمرار في التسعير بها في سوق حرّة، وخصوصاً اذا كان معتمداً في شكل أساسي على الاستيراد، لتأمين حاجاته الاستهلاكية.. وفي المرحلة الثالثة وبغية تفادي تقلبات سعر الصرف والسجلات حول التسعير وفق معدلاته، يصبح السوق ميالاً تلقائياً الى تفضيل الدفع بالعملية الأجنبية الأكثر تداولاً واستقراراً، وإجمالاً الدولار الأميركي... بذلك تفقد العملة الوطنية دورها الثلاثي الركائز... فيما تشير الدولة الكاملة إلى الاقتصادات التي تتخلى عن عملتها الوطنية، وبالتالي، لا يعود من مبرر لوجود مصرف مركزي فيها، يعني لا مرجعية مصرف مركزي للمصارف ولا ممول أخير، لأنّ البلاد تصبح فاقدة للاستقلالية النقدية وتابعة نقدياً للبلاد التي تستخدم عملتها، فيسود فيها الدولار علامة حصرية للعملة. وقد أظهرت مجمل الدراسات حول الدولة منذ السبعينات والثمانينات، أنّ الدولة في الاقتصادات النامية ترافقت مع عملية تفكك نقدي، كان التضخم المفرط هو الشكل الأكثر شيوعاً. وتميل التحليلات الأخيرة إلى التركيز على قضية الدولة الكاملة، والتي لا يتم تفسيرها على أنّها تحمّو المخاوف المتعلقة بالتضخم المفرط.

وتتعارض الدولة بحكم الواقع، أو غير الرسمية، مع الدولة القانونية أو الرسمية.. إذ تتوافق الدولة الواقعية مع الوضع الذي يستخدم فيه العملاء الاقتصاديون العملة الأجنبية، على رغم من عدم وجود غطاء قانوني. إنّه خيار عفوي يأتي من اختيار القطاع الخاص. فيما تتميز الدولة الرسمية بحكم القانون، مع الوضع الذي يتم فيه الاعتراف رسمياً باستخدام العملات الأجنبية من قبل السلطات.. إنها دولة مؤسسية تعكس اختيار السلطات العامة.

ولكن يُلاحظ عادة، أنّ معظم التحليلات لا تحترم هذا التمييز. هناك اتجاه يتم الخلط فيه عموماً بين الدولة الجزئية والدولة الواقعية والدولة الكاملة مع الدولة الرسمية.

من هناك، نصل إلى مجالين متميزين:

- الأول يتعلق بالدولة الفعلية والجزئية، حيث يتم استيعاب هذه الأخيرة في عملية استبدال العملة الوطنية بعملة أجنبية واستخدام الائتين معاً في السوق. وهناك نماذج عدة لاستبدال بأدوات مختلفة. فيما يركز الثاني على الدولة الرسمية والكاملة، التي تفتح مجالات واسعة من البحث.

الدولة غير الرسمية تتوافق مع الدول التي يمتلك سكانها جزءاً كبيراً من ثروتهم بالعملة الأجنبية. وجمالاً يتبلور ذلك من خلال معدل دولة الودائع في شكل أساسي، ولو في اغتياح الامتيازات القانونية للعملة الوطنية. وغالباً ما تتصل هذه الدولة مع ارتفاع التضخم. كذلك، فإنّ المشكلات السياسية والحروب الأهلية هي من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى الدولة (لبنان خلال الثمانينات). فإما استبدال الأموال عند استخدام الدولار كوحدة حساب ووسيط في التبادل، أو استبدال الأصول عندما يشكّل الدولار مخزن القيمة.

هناك نوعان من الدولة الرسمية يمكن تحديدهما من جانب واحد، عن طريق استبدال عملة وطنية بعملة أجنبية بحتة. وببساطة من خلال منح هذه الأخيرة سلطة تحرير غير محدودة في كل أنحاء البلاد، أو اختفاء العملة المحلية أو اختزالها بأدوار محدّدة (دفع الضرائب، رواتب القطاع العام، رسوم المعاملات الرسمية...)

في تعميق التمييز المزدوج بين: الدولار الجزئي والدولار الكامل من جهة؛ ومن ناحية أخرى، الدولة بحكم الواقع والدولة (الرسمية) القانونية، من المهم الإشارة إلى معيارين للتمييز:

المعيار الأول، يتعلّق بدرجة تغلغل معدل الدولة في الممارسات النقدية للبلد المعني. فيما المعيار الثاني يتعلّق بدرجة إضفاء الطابع الرسمي أو المأسسة على دولة الاقتصاد.

يؤدي الجمع بين معياري التمايز إلى أربعة أنظمة قياسية للدولة.

ويلاحظ أنّ الدولة في لبنان أكثر تشابهاً مع الدولة الجزئية والقانونية: التي تقابل المربع A2 في الجدول أعلاه. في نظام A2، تأخذ السلطات علماً بالممارسات الدولارية وتشرّع بعضها، مع الحفاظ على وحدة الحساب الوطنية والالتزام بدفع الضرائب في هذه الوحدة من الحساب، ولكن بالسماح بإنشاء من مصرف لبنان، غرفة مقاصة للشيكات بالدولار الأميركي.

من أبرز مفارقات سياسة النقد والقطع اللبنانية، أنّ الأسباب نفسها التي أدخلت الدولة الى لبنان تدفع بها اليوم خارجاً!! التضخم الهائل وتدهور سعر الصرف وفقدان العملة الوطنية وظائفها من حيث التسعير والتبادل والادخار الذي يحافظ على القدرة الشرائية، فضلاً عن الدين العام وتدهور وضع المالية العامة وتراجع ميزان المدفوعات والطلب الزائد على الدولار الأميركي، التي أدت في الثمانينات الى الهروب من تآكل القدرة الشرائية لليرة اللبنانية واختيار الدولار، وتقبلها حينها الجهاز المصرفي اللبناني... هي نفسها اليوم تتسبّب بموجة معاكسة، يحاول من خلالها النظام المصرفي فرض استخدام الليرة لا بل «لبننة» الدولار المودع لديها!

المصرف المركزي والمصارف اللبنانية تقبلت في الثمانينات خيار القطاع الخاص اللبناني باعتماد الدولة (خصوصاً الودائع) كخيار حرّ، ولو كان غير معلن رسمياً، الى جانب العملة الوطنية. واقتصادياً، كان من الطبيعي في ظلّ اعتماد الدولار بالتوازي مع الليرة اللبنانية، أن يختار مصرف لبنان سياسة ربط سعر الصرف، بغية المحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية إزاء العملة الأجنبية المستخدمة بالتوازي معها في السوق...

بعد أكثر من ٢٢ عاماً على هذا «الستاتيكو»، وبعد أن تحطّت دولة الودائع ٧٦% وتمددت الدولة الى كل النظام المصرفي لتشكّل حصة الأسد من التسليفات وأكثر من ثلث الدين العام، ومع تدهور وضع المالية العامة وتدهور ميزان المدفوعات والموجودات الخارجية للجهاز المصرفي، وبالتالي ضعف احتياطي المصرف المركزي بالدولار، تقلّصت إمكانية استمرار تدخّل مصرف لبنان لبيع الدولار مقابل الطلب المتزايد عليه في السوق... وقد انقلبت موازين الوضع مع تزايد معاناة لبنان منذ عام ٢٠١١ من عجز في ميزان المدفوعات... ما عدا العام ٢٠١٦ الذي حاولت فيه «الهندسات المالية» تعزيز استقطاب الدولار وزيادة احتياطي المصرف المركزي وطلب زيادة رساميل المصارف، التي تزايد انكشافها بالدولار، إن كان ذلك تجاه الدولة عبر الاكتتاب بـ«اليوروبوند» أو تجاه المصرف المركزي عبر شراء شهادات الإيداع منه بالدولار.

وإذ بدأ يلاحظ منذ عام ١٩٩٣ فصاعداً، تنامي فجوة متزايدة بين ودائع العملات الأجنبية والموجودات الخارجية للنظام المصرفي، إلّا أنّ اشتداد عمقها برز منذ العام ٢٠١١ مع اتخاذ الموجودات منحى تدهورياً، فيما بقيت دولة الودائع في ارتفاع، ولم تشفع فيها سياسة تثبيت سعر الصرف منذ العام ١٩٩٧ التي كان يفترض أن تطمئن الناس الى استقرار سعر العملة الوطنية، وتشجعهم على اختيارها لودائعها.. يبدو أنّ الجمهور بقي يعتبر تدخّل المصرف المركزي بحكم التثبيت الدائم وليس الثبات الفعلي، مما جعل الجميع متمسكاً بودائعه بالدولار، على رغم من فارق معدل الفائدة بينها وبين الودائع بالليرة، الأعلى طبعاً، بحكم المخاطرة التي تحملها نسبة الى الدولار كعملة دولية.. لا بل ترافق معدل دولة الودائع المرتفع مع ارتفاع دولة التسليفات المصرفية، وأكثر من ذلك دولة جزء كبير من الدين العام، ما يجعل «الخروج من الدولة» وفرض تحويل كل هذه العقود الى الليرة اللبنانية مسألة جداً معقّدة، وتحتاج هذا الكمّ المتضارب من دراسة الخسائر...

ووسط هذه التعقيدات في تشابك العناصر المؤثرة في الدولة في لبنان، هل من جدول مقارنة بين الفوائد والتكاليف الناتجة من الدولة وسبل الخروج منها لكل من الأفرقاء المعنيين؟